IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160
IUGJHR
Vol 34, No 3, 2026, pp 52 - 68

Received on (24-02-2026) Accepted on (17-05-2026)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.34.3/2026/3

Grammatical Transformation: A Study in Defining the Concept and Distinguishing Terminological Distinction

Dr: Basem Abdul Rahman Al-Babli[*1], Soha Hamed Albarqi[*2]
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Islamic University - Gaza
[*]Corresponding Author: bbabli@iugaza.edu.ps , sohahamed47@gmail.com

Abstract:
This This research addresses the concept of grammatical transformation in grammatical studies, starting from the distinction between it and other related concepts (such as development, change, and transformation). This aims to define the term and determine its semantic and methodological scope. The research revealed the absence of a clear and explicit terminological definition of grammatical transformation in grammatical studies literature, and that its concept was derived based on its linguistic meaning, transformational principles, and the analysis of related terms. It also revealed that grammatical transformation is not limited to temporal change alone, but is linked to a deeper transformation in the grammatical perspective and the mechanisms of constructing grammatical rules.
Research Methodology The researcher followed the descriptive-analytical method, which is appropriate to the research topic, while also utilizing the comparative method to define, compare, and distinguish the concept of grammatical transformation from grammatical evolution, change, and conversion.
Keywords: Transformation, Grammar, Grammatical Evolution, Grammatical Change, Grammatical Transformation, Grammatical Transformation.

التحوُّل النحْويّ دِراسةٌ في ضَبْطِ المفهوم وَالتمْييز الاصْطلاحي

د. باسم عبد الرحمن البابلي [1]، أ. سها حامد البرقي [2]
قسم اللغة العربية كلية الآداب-الجامعة الإسلامية-غزة [1,2]

الملخص:
يتناول البحث مفهوم التحوُّل النحوي في الدرس النحوي، منطلقًا من التمييز بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، مثل (التطوُّر والتغيّر والتحويل) وذلك بهدف ضبط المصطلح، وتحديد مجاله الدلالي والمنهجي، وقد كشف البحث عن غياب تعريف اصطلاحي صريح واضح للتحول النحوي في مؤلفات الدرس النحوي، وأنّ مفهومه قد اسْتُنْبِطَ استنادًا إلى دلالته اللغوية والأسس التحويلية وتحليل المصطلحات القريبة منه، كما كشف البحث أنّ التحوُّل النّحْوي لا يقتصر على التغيُّر الزمني فحسب، بل يرتبط بتحول أعمق في الرؤية النحوية وآليات بناء القاعدة النحوية.
منهجُ البحث: وقد اتبعَ الباحثُ المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث، وقد اعتمد في ذلك على وصف وتحليل المصطلحات والمفاهيم النحوية، وتمييزها، ومقارنتها، وتتبع تطورها وتغيرها وتحولها في الرؤية النحوية والأساس التحويلي.
كلمات مفتاحية: التحوُّل والنحو، التطور النحوي، التغيُّر النَّحوي، التحويل النحوي، التحوُّل النحوي.

المقدمة:

الحمدُ للهِ رَبّ العالمين، الذي أنزل القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، والصَّلاة والسَّلام على أشرفِ النبي الأمين، وعلى آلهِ وصحبه وسلّمْ ومن تبعه بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين، وبعد:

إنَّ الدرسَ النحويّ قد شهدَ عبر تاريخه تحولات عديدة في أساليب تناول القواعد النحوية وطرق بنائها، وقد اتَّضَحَ ذلك من خلال شيوع مصطلحات دالة على التغير والحركة، ومن أبرزها: (التحوُّل، والتطور، والتغير، والتحويل)، غير أنَّ استعمالها كثيرًا ما نتجَ عنه تداخل وغياب التحديد الاصطلاحي الدقيق.

كما يُعدّ مصطلح (التَّحوُّل النحوي) من أكثر هذه المصطلحات إشكالًا، فهو لا يقتصر على مجرد التغير الزمني فحسب، بل يرتبط بتحولات أعمق في الرؤية النحوية. ومن هذا المنطلق يُعالج هذا البحث ضبط مفهوم التحول النحوي وتمييزه اصطلاحيًا عن مفهوم التطور، والتغير، والتحويل النحوي، فهو يركِّز على بيان المفهوم ذاته، وبيان أبعاده الاصطلاحية والمنهجية. وقد أفاد البحث بجملة من الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع البحث، ومن أبرزها:

1- ملامح التحويل في التحليل النحوي عند ابن جني: إعادة الترتيب "التقديم والتأخير" أنموذجًا، عادل نذير بيري، وصالح موجد خلخال، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2024م ويسلِّط البحث الضوء على التحليل النحوي عند ابن جني، وعمدَ إلى تخيُّر عدد من نصوص ابن جني المبثوثة في متون مؤلفاته ومناقشتها مناقشة تحليلية في ضوء معطيات الدرس اللغوي الحديث، وخاصةً نظرية النحو التوليدي التحويلي، وتُضْفي عليه الدراسة الحالية بناء تعريف اصطلاحي لمفهوم التحوُّل النحوي، ومقارنته بالمصطلحات القريبة منه، ومنها التحويل النحوي، مع إعطاء نماذج على كل منها، بغية تحديد مفهومه، وتمييزه من المفاهيم المتداخلة، كذلك أضاف البحث الحالي أمثلة ونماذج أخرى لكلٍّ من التحول والتغير والتطور النحوي، وعرف التحول النحوي وميز بينته وبين غيره من المصطلحات.

2-"تَحوُّلات البِنى النَّحْويّة دراسة في التَّطور النَّحوي، خلف عايد إبراهيم الجرادات، إشراف الأستاذ الدكتور: يحيى عبابنة، رسالة دكتوراة، كلية اللغة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، 2009م". تناولت هذه الدراسة التطور النحوي، وتقوم على البنى النحوية المتعددة استعمالًا والمتمثّلة بوجود تراكيب استعمالية ثانوية تجري في الاستعمال إلى جانب التراكيب الشائعة، على اختلاف في درجات تداول هذه التراكيب، فهي تناولت التحولات في البنية الاستعمالية، أي من تركيب إلى آخر في الاستعمال، وانتقال البنى من الشيوع إلى الندرة، ويضيف هذا البحث عنه بأنه يدرس التحول النحوي في معالجة البنى النحوية وتنظيمها، ويميّز بين التحول والتطور والتغير والتحويل، أي وضع حدود فاصلة بين المصطلحات، مع تقديم نماذج تطبيقية لكل مصطلح منها.

وجاء البحثُ في مقدمةٍ تناولتُ فيها الحديث عن أهميةِ الدرس النحوي، وما شهده من تحولات في بنيته المنهجية وآلياته التقعيدية، ثمَّ ثلاثة مباحث، تناولت فيها تعريف التحوُّل النحوي لغةً واصطلاحًا، وذلك استنادًا على دلالة معناه اللغوي، والأسس والقواعد التحويلية التي اعتمد عليها علماء اللغة، والمفاهيم التي اصْطَلَحَ عليها بعض النحاة، والمصطلحات القريبة منه، كالتغير والتطور والتحويل النحوي، وانتهيتُ بخاتمة ذكرتُ فيها أهم ما توصَّل إليه البحث من نتائج.

أولًا- التَّحول النحوي لغةً:

1. **التَّحوّل لغةً:** مِن (حَولَ)، ومنه تَحَوَّلَ عَن الشَّيْء: زَالَ عَنْهُ إلى غَيْرِه، وَحالَ الرَّجُلُ يَحُولُ مِثْلُ تَحَوَّلَ مَنْ مَوْضِعٍ إلى مَوْضِع، وحالَ إلى مَكانٍ آخَر أَيْ تَحَوَّل وحالَ الشَّيْء حَوْلًا بِمَعْنَيَيْنِ: يَكُونُ تَغَيُّرًا، وَيَكُونُ تَحَوُّلًا[1]...وَفِي حَدِيثِ خَيْبَر: فَحالوا إلى

(1) يُنظَر: ابن منظور، لسان العرب، (ج178/11).

الحِصْن: أَيْ تَحَوَّلوا، وَيُرْوَى أَحَالوا: أَيْ أَقْبَلوا عَلَيْهِ هَاربين، وَهُوَ مِنَ (التَّحَوُّل)، وفي الحَديثِ (فاحْتالَتْهم الشَّيَاطِينُ) أي نَقَلَتْهم مِنْ حَالٍ إلى حَال، و(تَحَوَّلَ): أي تَنَقَّلَ مِنْ مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ آخَر، و(التَّحَوُّل): التَّنَقُّل مِنْ مَوْضِعٍ إلى مَوْضِعٍ[1].

2. **النَّحْو لغةً:** من(نَحوَ) ويَعْني القصد والاتجاه والطريق نَحو شَيء ما، و(نَحَا) نَحَوْت الشَّيء نَحْوه، وَنَحَيْتُه نَحْوًا وَنَحْيَةً: أَيْ قَصَدْته، والقصد والتوجه نحو هدفٍ معين و(النَّحو): إعراب الكَلامِ العَرَبِيّ، و(النَّحْوُ): القَصد وَالطَّرِيق، ونَحْوُ الْعَرَبِيّة مِنْهُ، إنما هُوَ انْتِحاء سَمْتِ كَلامِ الْعَرَبِ في تَصَرُّفه مِن إعراب وغَيْرِهِ [2]، وَنَحا نَحْوه: أَي قَصَدَ قَصْده، ومِنْه سُمِّيَ (النَّحوِيّ)؛ لأنّه يحرّف الكلام إلى وُجوه الإعراب[3].

ويُلاحظ من خلال التعريف اللغوي السابق لكلٍ من التحوُّل والنحو، بأنَّ (التحوّل) يدور معناه حول التغيير والانتقال والإزالة، فهو يُشير إلى التغيرات التي قد تحدث مع مرور الزمن، أمّا (النحو) فمعناه القصد والاتجاه، كما يُلاحظ بأنَّ (القصد والاتجاه) يُعدّان عنصران ملازمان للتحوّل، فالأول يُعبّر عن نيّة التغيير ومساره، والآخر أي (التحوّل) يُمثّل نتيجة هذا التوجّه، ولا يكتمل إلا به، فالقصد والاتجاه يشكّلان الإطار العام، بينما يُعد التحوّل هو التطبيق العملي لهذا التوجه، وقد يُصاحب ذلك حركة فعلية تؤدي إلى الانتقال من حال إلى آخر؛ مما يجعل العلاقة بينهما تكاملية.

ثانيًا_ التحوّل النحوي اصطلاحًا:

لم يجدْ الباحثُ في حدود جهده من البحث والاطلاع تعريفًا اصطلاحيًا صريحًا ومحددًا لمصطلح (التَّحوُّل النحوي)، في المصادر والمراجع المتاحة، لذا يُحاول جاهدًا بلورة الفِكرة وصياغة مفهوم لهذا المصطلح يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة مستندًا في ذلك على:

- **دلالات المعنى اللغوي لمصطلح التَّحوُّل:**

يُفهم من دلالته اللغوية أنه يُشير إلى التغير والانتقال الذي يطرأ على القواعد النحوية، بحيث ينتقل من شكل إلى آخر.

- **استنادًا على الأسس والقواعد التحويلية التي اعتمد عليها علماء اللغة:**

وهي: (الحذف، والتعويض، والزيادة، والتوسيع، والاختصار، وإعادة الترتيب، والتقديم)[4] فيمكن تعريفه على أنه التغيير الذي يطرأ على مناهج دراسة النحو، ويكون بفعل عوامل لغوية وفكرية؛ مما يؤدي إلى إعادة تشكيل بنيته من حيث التأليف والتيسير والتنظيم، وذلك من خلال آليات منها الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والتي بطبيعتها انعكست على طرق عرض القواعد وانتقال النحو من الابتكار إلى التيسير والاختصار، فمثلاً كانت البدايات الأولى في المناهج القديمة تعرض القواعد بطريقة وصفية تعتمد على ذِكر الأمثلة قبل القاعدة، لكن فيما بعد تغيرت تلك القواعد، وأصبحت تذكر القاعدة أولًا، ثمَّ يتم شرحها بأمثلة، فهنا نستفيد من تلك الأسس في التقديم والتأخير، كذلك القواعد في أسس الزيادة كانت في البدايات مختصرة ومباشرة، لكن مع تطور النحو أضاف النحاة تفريعاتٍ جديدة بناء على الشواهد والاستعمالات اللغوية، حيث زادوا في بعض التفصيلات في العوامل والمعاني النحوية، أيضًا في المصطلحات زادوا في المراحل الأولى كانت مصطلحات محددة ولكن فيما بعد أضيفت وزيدت تقسيمات أكثر دقة منها الاشتغال. وهذه الأسس (الحذف والزيادة والتقديم والتأخير) وغيرها ما هي إلا أدوات لتحويل النحو من كونه مجموعة قواعد مختصرة إلى علم واسع بالتقسيمات والتفريعات؛ مما يجعله أكثر شمولًا ودقة.

(1) يُنظر: المرجع السابق (ج11/188-189)، ويُنظر: الجوهري، الصحاح، (ج1/1680)، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربة(ج1/209).

(2) ابن منظور، لسان العرب، (ج15/310)، و الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ج4/396).

(3) يُنظر: الرازي، مختار الصحاح، ص306، والأزهري، تهذيب اللغة، (ج5/163).

(4) حجازي، مدخل إلى علماء اللغة، (ص123).

- **المفاهيم التي اصْطَلَحَ عليها بعض النحاة:**

– أشار سيبويه (180هـ) في كتابه إلى مفهوم التحوُّل، لكن دون تصريح مباشر منه، حيث قال: "وأمّا قلتُ فأصلها معتلة من فَعَلْتُ وإنما حُوِّلت إلى فَعُلْتُ؛ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من قَوَلت لكانت الفاء... فلذلك حولوها إلى فَعُلت...ونظيره في الاعتلال من محول إليه: يعد ويزن"[1]، ومن ذلك قوله في كتابه: " تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أنْ تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول :لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوَّل إلى الاسم، كأنك قلت :ليس يكون منك إتيان فحديث، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن؛ لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة الاسم، فلمّا نووا أنْ يكون الأوّل بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أنْ يضموا الفعل إليه، فلمّا أضمروا أن حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم"[2]. فهنا يُلاحظ بأنه استخدم كلمة (حولوها) بمعنى الانتقال من الأصل الذي كانت عليه إلى فرع آخر مستعمل.

– كذلك قال ابن جني (392هـ) في كتابه: "وأما يَفعل من "خفت"، و"هبت" فإنك تقول فيه: "يخاف، ويهاب؛ لأنَّ "فعل" يلزمه "يفعل" وإنما خالفتا "بيع" و"يزيد"؛ لأنهما لم تعتلا محولتين، إنما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، وكذلك اعتلتا في "يفعل" من بنائهما الذي هو لهما في الأصل"[3].

– أيضًا أشار عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه دلائل الإعجاز إلى مفهوم (التحوّل) دون التصريح المباشر، حيث قال في سياق حديثه عن نظرية النظم والتغير في التراكيب النحوية: (وحوُّلَ اللفظ من مكان إلى مكان)[4]؛ كما قال: " واعلم أنَّ الفائدة تَعْظُم في هذا الضربِ من الكلامِ، إذا أنتَ أحسنْتَ النظرَ فيما ذكرتُ لك، من أنكَ تستطيعُ أنْ تنقُلَ الكلامَ في معناه عن صورةٍ إلى صورةٍ، من غير أن تغير من لفظه شيئًا، أو تحوّلَ كلمةً عن مكانها إلى مكانٍ آخر، وهو الذي وَسَّع مجالَ التأويلِ والتفسيرِ، حتى صاروا يتأولون الكلام الواحد تأويلَيْن أوْ أكثر، ويُفَسِّرون البيتَ الواحدَ عدَّة تفاسير"[5].

وفهمَ الباحثُ من خلالها بأنَّ التحوّل النحوي لا يكون مجرد تغيير شكلي فحسب، بل هو تغيير يؤثر على المعنى، أي هو تغير وانتقال البنية التركيبية للجملة أو عناصرها من موضع إلى آخر أو من شكل إلى آخر، ويكون ذلك بفعل قواعد نحوية ؛مما يؤدي ذلك إلى اختلاف الأسلوب والدلالة وفق مقتضيات المعنى.

- **المصطلحات القريبة من مفهوم التحول النحوي:**

يُعرّف التحول النحوي بناءً على عدد من المصطلحات القريبة منه، والتي تتقاطع معه في بعض الجوانب، ومنها:

1. (التطور النحوي):

هو الانتقال والتغير التدريجي والنمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة يؤذن سابقها بلاحقها، كتطور الأفكار والأخلاق والعادات، ولا يكون التطور مسبوقًا بتخطيط ولا مستهدفًا لغاية على عكس التقدم، وهو انتقال من المختلف إلى المؤتلف، ومن غير المتجانس إلى المتجانس، ومن اللامحدود إلى المحدود، أو العكس، ولا يتضمن التطور في ذاته فكرة التقدم أو القوة، وإنما يعبر عن التحولات التي يخضع لها المجتمع سواء أكانت ملائمة أم غير ملائمة [6]، فهو التنقل

(1) سيبويه، الكتاب، (ج340/4).

(2) المرجع السابق (ج28/3).

(3) ابن جني، المنصف، (ج242/1)

(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني (ج347/1).

(5) المرجع السابق (ج347/1).

(6) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، (ص47)، ويُنظر: أحمد قدور، العربية الفصحى ومشكلة اللحن، (ج34/1)

من هيئة وحال إلى غيرها[1]. وهو السير في الأطوار نحو الأفضل[2]. أو هو نمط من أنماط التغير النحوي، ويتميز بالامتداد التدريجي عبر الزمن، ويطال بنية النظام النحوي أو تصوراته التوجيهية، ويُعد نتيجة لتراكمات لغوية واستعمالية وثقافية، دون أن يكون تحولًا مفاجئًا[3].

ويتجلّى التطوُّر النَّحوي بوضوح في مجال تحديد (حدّ الاسم) عبر المراحل المختلفة للدرس النحوي، فقد عُرِّف (الاسم) في مرحلة التأسيس الأولى بأنه: "ما أنبأ عن المسمّى".[4]، وعند سيبويه قال عنه في باب علم ما الكلم من العربية: "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط..."[5]، ويُلاحظ بأنَّ سيبويه لم يحده، ولكنه مثَّل عليه بأمثلة صناعية، ومن النحاة مَن قال بأنه لم يحده ظنًا منه أنه غير مُشْكِل، وأنَّ حدّ الفعل أصعب من الاسم[6]، ويرجع ذلك إلى عدم اكتمال نضج المصطلح النحوي في تلك المرحلة، وإنْ كان سيبويه يدرك وظيفته، ودوره في الكلام، وربما يعود إلى أنه بلغ درجة من الوضوح، بحيث لا يعتريه الشك، لذلك اكتفى بما قاله.

وفي مرحلة لاحقة بدأت محاولات جادة في وضع تصور لحد الاسم وتعريفه، فعرَّفه ابن السراج (316هـ) بأنه: "ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص، نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر، أما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة"[7]، كذلك عرَّفه السيرافي (368هـ) بأنه "كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصّل، من مضيّ أو غير فهو اسم، فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم"[8]. فيُلاحظ في هذه المرحلة بأنها كانت أشد عناية بحد الاسم، وربما يعود إلى وضوح المصطلح النحوي لديهم، فلم يعد كما كان عليه. أيضًا لم يقف حد الاسم عند تلك المرحلة، بل تطورت دلالته، حيث عرَّفه ابن مالك (672هـ) بأنه: " كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[9]، وعند الرضي (688هـ) في شرحه للكافية، قال: " ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[10].

وبهذا التدرج يتبيَّن أنَّ (حدّ الاسم) لم يثبت على صيغة واحدة، بل مرَّ بتدرج من الضبط والتحديد، حيث بدأ في مرحلة التأسيس أقرب إلى العرض التمثيلي، كما كان عند سيبويه، ثمَّ اتَّجه في المراحل اللاحقة إلى صياغة أكثر ضبطًا وإحكامًا، حتى استقرَّ تعريفه بأنه ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، وهذا التدرج يشير إلى انتقال الحد أو المفهوم من الأسلوب القائم على التمثيل إلى إحكامه وضبطه، وهو ما يُمثِّل مظهرًا واضحًا من مظاهر التطور في بناء المصطلح النحوي.

كذلك إذا تَبعنا مسار تحديد عامل رفع (الفعل المضارع)، وجدنا أنَّ سيبويه (180هـ)، ومن تبعه أمثال: المبرد(ت285هـ)، وابن السراج(ت316هـ)، والسيرافي (ت368هـ)، والفارسي(ت377هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، وأبو البركات الأنباري (ت577هـ) والعكبري (ت616هـ)[11]، ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع يُرفع لوقوعه موقع الاسم، فقال سيبويه: "اعلم أنها إذا كانت في موضع

(1) عبد الرؤوف بن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، (ص100).
(2) خلف عايد إبراهيم الجرادات، تحولات البنى النحوية: دراسة في التطور النحوي، (ص10).
(3) علي أحمد مدكور، مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها، (ص291). ويُنظر: عبده الراجحي، في التراكيب النحوية، (ص25).
(4) أبو البركات الأنباري، نُزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص18)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء، (1813/4).
(5) سيبويه، الكتاب، (ج12/1).
(6) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، (ص49).
(7) ابن السراج، الأصول في النحو، (ج36/1).
(8) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج53/1).
(9) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، (ج9/1)، ويُنظر :ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (ج153/1).
(10) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، (ج221/1).
(11) المبرد، المقتضب، (ج5/2)، وابن السراج، الأصول في النحو، (ج146/2)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، (ج29/1)، والفارسي، الإيضاح العضدي، (ج318/1)، والزمخشري، المفصل، (ص314_315)، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، (ص322).

اسم مبتدأ، أو موضع اسم مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو موضع اسم مجرور، أو منصوب فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها، فأما ما كان موضع مبتدأ: فقولك: يقول زيد ذاك، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه، فقولك: مررت برجل يقول ذاك، وهذا زيد يقول ذاك..."[1].

ثمَّ اتجه المتأخرون أمثال ابن مالك (ت672هـ)[2]، وابن هشام (761هـ)[3] وابن عقيل (ت 769هـ)[4]، وناظر الجيش (ت778هـ)[5] إلى تعليله بتجرّده من الناصب والجازم، فيرى ابن مالك: أنَّ الفعل المضارع يُرفَع؛ لتعريته من الناصب والجازم، أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم، ولا خلاف أنَّ الرافع للمضارع عامل معنوي[6]، ولكن اختلفوا في هذا المعنى ما هو؟

- **فقال البصريون:**

الرافع للمضارع هو موقعه موقعًا صالحًا للاسم، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، تقول : (يقوم زيد)، و(بكر ينطلق)، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد، ولا يجوز الرفع في: (أن يقوم زيد)، و(لم يقعد عمرو)؛ لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم، وأما نحو: (كدت أفعل)، فمثل: (كنت أفعل)، وقعت فيه أفعل موقع فاعل وإن لم يتكلم به[7].

- **وقال الكوفيون:**

إنَّ الرافع للمضارع خلوه من الناصب والجازم، فجعلوا الرافع له تجرده من العوامل اللفظية ليسند، كما كان الرافع للمبتدأ تجرده من العوامل اللفظية ليسند إليه، وبهذا قال ابن مالك واستدل على صحته بفساد ما قاله البصريون، من قبل أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد" لو "وحروف التحضيض لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو:(لو يقوم زيد قمت)، و(هلا تفعل ذاك)، فعلم أنَّ الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم[8].

أيضًا قال ابن هشام (761هـ) "أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مرفوعًا، كقولك (يقوم زيد ويقعد عمرو)، وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له"[9]، فمنهم مَن قال بأنَّ رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم، ومنهم مَن قال إنَّ رافعه هو حروف المضارعة، ومنهم مَن قال يُرفع لمضارعته للاسم[10]، واستقرَّ عامل الرفع في المصنفات الحديثة في صيغٍ تعليمية مختزلة. وهذا التدرج يظهر لنا تطور في تحديد عامل الرفع في الفعل المضارع لا في الحكم الإعرابي ذاته، فعامله شهد تطورًا ملحوظًا، إذ عُزِيَ عند سيبويه إلى وقوعه موقع الاسم، ثمَّ تطور وفُسِّرَ عند المتأخرين بتجرده من الناصب والجازم.

(1) سيبويه، الكتاب، (ج3/9_10).
(2) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (ج4/5).
(3) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص57).
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج4/3).
(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج8/4118).
(6) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (ج4/5).
(7) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد (ج4/6).
(8) المرجع السابق (ج4/6).
(9) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، (ص57).
(10) المرجع السابق، (ص57).

2. (التغير النحوي):

هو التبدّل والتعديل والتحول والانتقال، ونقول تَغَيَّر الشـــيء، أي تحوَّلَ، وغيَّره أي جعله غير ما كان، حوَّله وبدَّله، وغيَّرت الشـــيء بَدَّلته، وتغيَّرت الأحوال وتبدَّلت، أي تغير في مجرى الأحداث تَغيُّر مفاجئ، ونقول غيَّر الحديث: أي غيَّر مجراه وبدَّله[1].

وهو عند تمام حسان أي تبدّل يطرأ على القواعد النحوية، سواء أكان عارضًا أم دائمًا، وغالبًا ما يُدرس في سياق تاريخي زمني[2]. وهو التطور المستمر الحاصل في اللغة[3].

ويرى الباحث أنَّ د. تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ذكر مصطلح (التحول النحوي) وقصد به (التحول الدلالي) فقال مثلاً "إنَّ الاستفهام قد يتحول إلى التقرير نحو قوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾[4]، أو إلى الإنكار، نحو قوله تعالى: ﴿**أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾[5]، فهو خصّصَ في كتابه بأنه تحولًا دلاليًا، فقال: "ولكن هذا التحول النحوي يعتبر من دراسة الدلالة، وإنما يعتبر من قبيل تعدد المعنى الوظيفي"[6]

ويظهر التغيُّر النحوي بوضوح في العدول من الصيغ المقيسة للتعجب إلى استعمالات مستحدثة، ومن ذلك قول العامة: "كم هو جميل"، و "كم أنا مسرور"، وهذا من التراكيب الأعجمية الخالصة، حيث لم يُقِرّ النحاة للتعجب سوى الصيغتين القياسيتين: "ما أفعله" و "أفعلْ به" وجعلوا "كم" للاستفهام أو الخبر الدال على التكثير، إلا أنَّ الاستعمال المعاصر أعاد وعدّلَ عن صيغتي التعجب المقررتين في الدرس النحوي القديم إلى استعمال جديد بواسطة "كم"، أي توظيف "كم" في سياق التعجب بصيغة لم ترد في الدرس النحوي القديم، وهو بذلك أضاف موضعًا ثالثًا لها، وهو التعجب إلى الموضعين المشهورين والمتفق عليهما، وهما: الاستفهام والخبر المقترن بالتكثير[7]، وهذا ما يُمثِّل تغيرًا في بنية تركيب الجملة ووظيفة الأداة، لا في تعليلها النظري فقط.

كذلك من مظاهر التغير النحوي تراجع بعض الوظائف الدلالية للأدوات في العربية المعاصرة، ومن ذلك أداة (ألا) بفتح الهمزة مخففة، فقد وردت في الاستعمال القديم متعددة الدلالات، فاستُعملت (للاستفتاح، والتحضيض، والعرض، والتنبيه، والتوبيخ، والاستفهام الإنكاري أحيانًا)، إلا أنَّ هذه الوظائف قد تراجعت في الاستعمال المعاصر، واقتصر حضورها في الغالب على معانٍ محدودة، ومنها انصراف (ألا) إلى العَرض، كقولنا: ألا تأتي معنا، وقد تنصرف إلى التوبيخ المستفاد من المعنى، كقولنا: ألا تستحيي[8].

ويُلاحظ تراجع بعض الوظائف الدلالية لأداة (ألا) في العربية المعاصرة، فهي لم تَعد تُؤدي سوى بعض الوظائف التي قررها النحاة قديمًا، بعد أنْ كانت تُؤدّي معاني كثيرة في الاستعمال القديم، وهو ما يُشير إلى تضييق مجالها الوظيفي، لا في تعليلها النظري فحسب، بل في نطاق أدائها الاستعمالي؛ مما يدل على تغير في مجالها الوظيفي داخل البنية النحوية.

3. (التحويل النحوي):

هو عملية تركيبية، يُقصد به تحويل الجملة عن أصلها التي وردت به إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يُعرف بالجمل الأصل والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو البنية العميقة وهي القواعد التحويلية، وهي التي

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (1654/2).

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص292).

(3) مختار درقاوي، من صور التغير النحوي للعربية، مختار درقاوي، (ص85).

(4) الزمر: 36.

(5) الشعراء: 165.

(6) يُنظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (ص371).

(7) يُنظر: مختار درقاوي، من صور التغير النحوي للعربية، (ص87).

(8) يُنظر: المرجع السابق، (ص86).

بواسطتها تحويل الجملة إلى أخرى تتشابه معها في المعنى، وتكمن مهمتها في تحويل عدد كبير من الجمل انطلاقًا من البنية العميقة نحو بنيات متوسطة وسطحية متعددة، أي الربط بين البنية السطحية والبنية العميقة، فهو ينص على إمكانية تحويل جملة معيَّنة إلى جملة أخرى واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، أيضًا يكتشف المعاني الضمنية العائدة للجمل، ومن هذه القواعد الحذف والزيادة، وتغيير الترتيب بالتقديم والتأخير، والاختصار، والتوسع[1].

ويتضح معنى التحويل النحوي من خلال ما يطرأ على بعض التراكيب من إعادة تنظيم لمواقعها الإسنادية داخل الجملة الواحدة، ومن ذلك (التحويل بتقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية)، ورتبة الخبر من حيث الموقع في التركيب تأتي بعد المبتدأ، إلا أنه قد يتقدم على المبتدأ وفق ضوابط حدَّدها النحويون[2]، والتقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني على قسمين، الأول منها لا يؤدي إلى تحولات قواعدية، ولا يتغير حكم الوظيفة النحوية عمّا كانت عليه فيه، وهو: تقديم على نيّة التأخير، مثل (قائمٌ زيد)، أمّا القسم الثاني: فالتقديم فيه ليس على نية التأخير، مثل (المنطلقُ زيدٌ)، و(زيدٌ المنطلقُ)، وهذا التقديم إنما يعني أنَّ المتقدم تتغير وظيفته النحوية، ويخرج من بابه النحوي إلى باب آخر[3]. وقد أُطلِقَ على الأول: (التحويل المحلي) في حين يُطلَق على الثاني: (التحويل الجذري)[4].

ومسألة تقديم الخبر على المبتدأ يعد موضع خلاف بين المدرسة البصرية والكوفية، فالبصرية أجازت التقديم، في حين الكوفية لم تجوّزه[5]، ومن البصريين ابن جني الذي أجاز تقديمه، وقال: "ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفك بكرٌ، والتقدير: زيدٌ قائمٌ، وبكرٌ خلفك، فقدَّم الخبر اتساعًا، وفيها ضمير؛ لأنَّ النيّة فيها على التأخير"[6].

فكلام ابن جني(392هـ) يكشف أنَّ الخبر (قائم) في جملة (زيدٌ قائمٌ) على مبتدئه (زيد) تقدمًا اختياريًا، وكان أصل الجملة قبل ذلك: (زيدٌ قائمٌ)[7]. أي أسهمَ التحويل هنا في نقل التركيب من بنيته العميقة (زيدٌ قائمٌ) إلى بنيته السطحية (قائمٌ زيدٌ)، أي من صورته الأصلية إلى صورته المعدَّلة، وذلك عن طريق إعادة تنظيم المواقع الإسنادية داخل الجملة الواحدة، ومسوّغ هذا التقديم كما بيَّنه ابن جني هو الاتساع في الكلام.

- وقد مرَّ تركيب (قائمٌ زيدٌ) بجملة من العمليات التحويلية، ومن أبرزها: [8].
- إعادة الترتيب: إذ الأصل في التركيب أنْ يتقدم المبتدأ على خبره، نحو (زيدٌ قائمٌ)، ثمَّ أُعيدَ ترتيبه فأصبح (قائمٌ زيدٌ).
- الإحلال المكاني: حيث حلَّ الخبر (قائم) موقع المبتدأ (زيد) من غير أنْ تتغير العلاقة الإسنادية بين الطرفين.

ويتبيَّن من ذلك أنَّ التحويل لا يتناول أصل العلاقة الإسنادية بين عناصر الجملة، إنما يتناول مواقعها وترتيبها داخل البنية الواحدة، فانتقال التركيب من (زيدٌ قائمٌ) إلى (قائمٌ زيدٌ) لا يُحدث تغييرًا في الوظيفة النحوية، بل يُعيد توزيع العناصر وفق اعتبارات أسلوبية، كالاتساع الذي أشار إليه ابن جني، فالتحويل هنا تركيبي في الموقع لا في القاعدة، أي داخلي يقتصر على مستوى البنية.

(1) يُنظر: محمد ماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، (ص13). وميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (ص14).

(2) يُنظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (ج1/259_262).

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص106_107).

(4) رابح أبو معزه، التحويل في النحو العربي: مفهومه، أنواعه وصوره، (ص49_50).

(5) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (ج1/56).

(6) ابن جني، اللمع في العربية، (ج1/30).

(7) يُنظر: الحساني، ملامح التحويل في التحليل النحوي عند ابن جني، (ص286).

(8) المرجع السابق، (ص287).

ومثله ما يقع في بعض تراكيب تمييز النسبة (الجملة)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[1]، والأصل: اشتعل شيبُ الرأس، فحوُّل عن بنية عميقة من الفاعل إلى تمييز، وأُعيدَ تنظيم العلاقة الإسنادية داخل الجملة دون تغيير في أصلها، فلا يستوي التركيب المحول والتركيب المحول عنه في الدلالة، فقول (اشتعلَ شيبُ الرأس) لا يفيد أكثر من وقوع الشيب في الرأس وإصابته جانبًا منه، وأنَّ هناك شيبًا في الرأس متفرقًا قد اشتعل، أمّا التركيب المحول فيفيد هذا وأكثر؛ لأنَّ الرأس اشتعل كله في كل جوانبه[2].

ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾[3]، والأصل فيها في غير القرآن: (وفجرنا عيونَ الأرض) فحوَّل المضاف وأُقيمَ المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزًا، وهو تحويل في البنية لا في القاعدة، أي انتقال تركيبي داخل البنية الواحدة.

ويُلاحظ من ذلك أنَّ التركيب في الآيتين الكريمتين قائم على تحويل تركيبي داخلي، حيثُ تمثَّل في نقل العنصر وتحويله من موقعه الأصلي إلى موقع التمييز، مع بقاء الإسناد على حاله، دون أنْ يطرأ أي تغيير على أصل العلاقة النحوية، فيقتصر التحويل فقط على مستوى البنية.

كذلك التحويل بالزيادة لأجل توكيد لنفي، ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " لاَ لاَ لاَ لِيُصَلِّ لِلنَّاسِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ يَقُولُ ذَلِكَ مُغْضَبًا"[4] حيث أكد الرسول صلى الله عليه وسلم نفي الصلاة خلف عمر بن الخطاب ثلاثًا، وأمر أبا بكر بالصلاة، وإمامة أبي بكر للمسلمين دليل على أنه سيكون هو الخليفة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم[5].

وبناءً على هذه المصطلحات يمكن تعريف (التَّحَوُّل النَّحْوِيّ): بأنه شكل من أشكال التغير النحوي سواء تغير يطرأ على القواعد أو المفاهيم أو المصـــطلحات أو المنهج أو البنية المنهجية أو المرجعية داخل الدرس النحوي، أو انتقال دخلي فيه، ويحدث نتيجة تطور اللغة عبر الزمن أو بفعل عوامل لغوية أو اجتماعية أو تعليمية، أو نتيجة تطور أو تغير في القواعد النحوية، وهذا التغير يُؤثِّر على بنية التراكيب النحوية واستعمالها أو في طرائق توظيفها في الاستعمال اللغوي، فينتقل من طريقةٍ إلى أخرى داخل النســـق ذاته، فيعيد توجيه القاعدة، أو ترتيب مركزيتها، أو إعادة تشـــكيلها من الداخل دون أنْ يُحدث إلغاء لمرتكزاتها الأساسية، بل يُبقيها قائمةً مع إعادة تنظيم عناصرها أو إعادة توزيع مركز الثقل فيها، أي ليس إلغاء الأصل، إنما إما بقاء الدلالة الأصـــلية أو تعديلها، أو إعادة ترتيب العلاقات بين عناصـــرها، بما يعكس تَبدُّلاً في منهج العرض وطريقة بناء الأحكام فيه؛ مما يحدث تغيرًا في أساليب استخدام القواعد النحوية في سياقات مختلفة، بحيث تؤدي هذه العملية إلى إعادة تشكيل القاعدة النحوية أو إعادة توزيع الأدوار النحوية داخل التركيب اللغوي، فهو انتقال وتغير في البنية التنظيمية للدرس النحوي.

كما يقترب مصـــطلح التحول من كلٍ من (التطور والتغير) إلا أنه يتميز عنهما بكونه تغييرًا بنيويًا تنظيميًا في الدرس النحوي، وقد يكون ناتجًا عن عوامل داخلية كتطور الاســتعمال التدريجي، أو خارجية كالتأثيرات اللغوية المتبادلة؛ مما يجعله أحد مظاهر حيوية الدرس النحوي وتجدده عبر العصور.

ومن أمثلته اختلاف ترتيب أبواب المعارف بين ابن مالك (672هـــ) من القرن السابع الهجري وأبي حيان(745هـــ) من القرن الثامن الهجري، إذ أعاد كلّ منهما تنظيم هذا الباب وفق تصـــوّره لمنطق التعريف وأولوياته، فابن مالك في كتابه التســـهيل

(1) مريم: 4

(2) يُنظر: فاطمة عبد الله ناصر، التحويل في التراكيب النحوية وأثره في بناء المعاني الدلالية الجديدة، (ص86).

(3) القمر: 11

(4) [سنن أبي داود، الإمام أبو داود السجستاني، كتاب الصلاة/باب إمامة الرجل إذا كان الإمام مريضاً، 216/4: حديث رقم 464]

(5) يُنظر: الصقر، دلالات البنى التركيبية المحولة بالزيادة في الحديث النبوي، (ص153).

وشـرحه رتَّبه على النحو الآتي: (المضـمر، العلم، الموصـول، الإشـارة، المعرف بأل)[1]. أما ترتيب المعارف عند أبي حيان فقد جاء على النحو الآتي: "المضمر، العلم، اسم الإشارة، المعرف بالأداة، الاسم الموصول"[2].

فالتشابه بين الترتيبين واضح، لكن أبو حيان قدَّم اسم الإشارة على الاسم الموصول، ويبدو أنَّ هذا التقديم أكثر صحة وأدقّ، فاسم الإشارة مقدم على اسم الموصول في التعريف والإشارة وملازمة للتعريف[3].

كذلك خالفه في ترتيب التوابع، فابن مالك في ألفيته رتبها كما يلي: (النعت، التوكيد، العطف، عطف النسق، البدل) وفي كتابه التسهيل رتبها على النحو الآتي: (التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق)، أمّا أبو حيّان فقد رتبها على النحو الآتي: (النعت، عطف البيان، التوكيد، البدل، عطف النسق) ويبدو أنَّ ترتيب أبي حيان كان أكثر دقة وأسلم منهجًا، فهو على حق في تقديمه (النعت) على غيره من التوابع؛ لأنَّ أحكام التابعية قد توفرت في النعت أكثر من غيرها في بقية التوابع، ولعلَّ أبا حيان في هذا الأمر يبدو متأثرًا بسيبويه، فسيبويه عندما تكلم على التوابع فإنه اعتمد على النعت.[4]

فيُلاحظ بأنَّ اختلاف ترتيب أبواب المعارف بين ابن مالك وأبي حيّان يُعد من صور التحوُّل في تنظيم البنية النحوية داخل النسق الواحد، أي تمثَّل في إعادة ترتيب عناصره وفق رؤية منهجية مغايرة، وهو ما يكشف عن انتقال في منهج التصنيف وبناء المادة النحوية وأولوية الاعتبارات التي تحكم بناء الباب، فهو انتقال في زاوية المعالجة وتنظيم المادة النحوية.

كذلك يتجلّى التحول في مركزية مصدر الاستشهاد النحوي في انتقال مركزيته من الشاهد الشعري إلى الشاهد القرآني، حيث كان الشعر في مرحلةٍ ما (القرن السابع الهجري) المتصدِّر الأول داخل البناء الاستدلالي، والمنطلق الأساس في بناء القاعدة النحوية، وتُوَجّه من خلاله الأحكام النحوية، كما تُقاس عليه الفروع، في حين تُستدعى بقية المصادر غالبًا بوصفها شواهد تمثيلية أو مؤيدة، ثمَّ بعد ذلك في مرحلة لاحقة تقدَّم الشاهد القرآني (في القرن الثامن الهجري) ليصبح المصدر الأول في الاستشهاد والتقعيد، أي تشهد مركزية مصدر الاستشهاد تحولًا ملحوظًا في طبيعتها، فلم يبقَ المصدر الأول (في القرن الثامن) على حاله، بل تراجعت صدارته، لصالح مصادر أخرى أكثر قدرة على توجيه المسألة النحوية وترجيحها، ولا سيّما (القرآن الكريم) منها، ومن ذلك: **مسألة: (جواز حذف المبتدأ للعلم به):** حيث قال ابن يعيش(643هـ) فيها إنَّ القرينة المعنوية أو اللفظية هي المسوّغ الحقيقي لحذف المبتدأ جوازًا، وقال:" اعلم أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنَّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا...؛ ومما حُذِف فيه المبتدأ قول المستهل: (الهلالُ والله)، أي: هذا الهلال والله، ومثله إذا شممت ريحًا طيبة قبت: (المسك والله)، أي: هو المسك والله، أو

(1) وقد علَّل ترتيبه هذا بقوله: "أعرف المعارف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، بمشاهدة مدْلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ثمَّ ضمير المخَاطب؛ لأنه يدل على المرَاد بِنفسه وبمواجهة مَدلُوله ثمَّ الْعلم؛ لأنه يدل على المارد حَاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق إليه الإبهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة؛ لأن كلا منهما تعريفه بالقصد ثم الموصول ثم ذو أل(1). يُنظر: يُنظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (ج221/1)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العربي، (ج910/2)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، (ج114/2).

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العربي، (ج 908/2_910).

(3) مزيد إسماعيل نعيم، منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، (ص45).

(4) المرجع السابق، (ص46).

هذا المسكُ، كذلك لو رأيتَ صورة شخص فصارت آية لك على معرفة ذلك الشخص، فإذا رأيته بعد ذلك قلت: (عبدُ اللهِ وربي)، كأنك قلت: (ذاك عبدُ الله)، أو (هذا عبدُ اللهِ)"[1]، واستشهد ابن يعيش بقول المُرقِّش على ذلك، فقال[2]:

لا يُبْعِـــــــدُ اللـــــــــهُ التَّلَبُـــــــــبَ وال غَـــــــاراتِ إذْ قَـــــــالَ الخَمِـــــــيسُ نَعَـــــــمْ

ويُلاحظ أنَّ كلمة (نَعَمْ) في البيت جاءت بمعنى الإبل، ليست حرف جواب، وعلى هذا تكون (نعم) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هذه نَعَمْ) وسكَّن الشاعر للضرورة[3].

فجاء ابن يعيش بهذا الشاهد الشعري للاستدلال على قاعدة نحوية، وهي (جواز حذف المبتدأ اعتمادًا على القرينة المعنوية والسياق، وللتأكيد على إمكان التطبيق الاستعمالي للقاعدة النحوية، ويُظهر أنَّ حذف المبتدأ قد يقع على قرينة معنوية يُفهم بها المعنى دون لبس.

كما يُلاحظ أنَّ وظيفة الشاهد هنا جاءت توجيهية تفسيرية على سبيل الاستدلال على قاعدة نحوية، وبيان أَنَّ السماع يؤيد هذا التوجيه، فجاء وسيلة لتفسير الظاهرة وتوضيح وجهها الاستعمالي، لا للتقعيد أو أداة للاحتجاج أو إنشاء حكم أو بناء قاعدة.

أيضًا يُلاحظ أنَّ ابن يعيش حافظ على مركزية الاستشهاد بالشاهد الشعري، وأبقاه في موقع الصَّدارة الاستدلالية، وجعله المنطَلق الأوَّل في بناء توجيهه، ثمَّ أعقبه بالشاهد القرآني وذلك في قوله تعالى: ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[4] ﴿ **وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ**﴾[5] وهذا على جهة التأكيد والتعزيز، لا على جهة الابتداء بالحكم.

أمَّا **ابن هشام (761هـ)** فقال: "فأمّا حذف المبتدأ جوازًا فنحو: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ﴾[6]، ويُقال كيف زيد؟ فنقول دنف، والتقدير: فعمله لنفسه وإساءته عليه وهو دنف"[7].

فيُلاحظ أنَّ ابن هشام استشهد بالآية القرآنية لإثبات جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه السياق أي للعلم به، كما يُبيّن أنَّ هذا الحذف جائز دون إلزام ما لم يؤدِ إلى لبس.

كما يُلاحظ أنَّ ابن هشام حافظ على مركزية الاستشهاد بالقرآن الكريم في هذا الموضع، حيث اقتصر في بناء توجيهه على الشاهد القرآني، ولم يستدعِ شاهدًا من مصدرٍ آخر، فتعمَّد الاقتصار على إبقاء الاستدلال حضورًا في الشاهد القرآني، أي أنَّ الشاهد القرآني احتلَّ موقعًا مركزيًا متقدمًا في الاستشهاد النحوي، حيث أصبح المصدر الأول في بناء الحُجة النحوية وتوجيهها وظلَّ محتفظًا بمكانته المركزية في بناء الحجة النحوية.

كما يظهر التحوُّل في مركزية الاستشهاد بين القرنين السابع والثامن الهجريين في الانتقال من مركزية الشاهد الشعري بوصفه أداة وظيفية لتوجيه القاعدة، إلى مركزية الشاهد القرآني، بوصفه محورًا احتجاجيًا في الاستدلال على القاعدة وإثباتها .

فالتحوُّل هنا لم يُلغِ مصدرًا ولم يرفض آخر، بل نقل في مركز الثقل الاستشهادي من الشعر وهو المركز الرئيسي للاستشهاد في القرن السابع إلى القرآن كمصدر أعلى حجية وأقوى دلالة في مقام الترجيح، أي حدث تحول تدريجي في البنية الوظيفية داخل النسق النحوي ذاته، وهو بهذا يختلف عن التطور والتغيُّر والتحويل من حيث طبيعته وامتداده، فهو ليس مجرد تغييرات تركيبية

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج239/1).

(2) المرقش، ديوان المرقشين، ص51 المفضليات (مختارات المفضل الضبي) رقم القصيدة 45، رقم البيت: 33، يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج239/1).

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج239/1).

(4) الانشقاق: 1

(5) الجاثية: 15

(6) الانشقاق: 3

(7) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (214/1).

(حذف، زيادة، تقديم، تأخير)، بل يشمل المرجعية والمصادر، كما أنه لا يقتصر على جزئية في الاستعمال أو البنية، بل في إعادة تشكيل الرؤية والمنهج في تناول الظواهر النحوية؛ مما يجعله مفهومًا أوسع وأكثر أصالة،

وعليه جاء اختيار البحث لمصطلح (التحوَّل النحوي) واعتماده دون غيره من المصطلحات القريبة منه، للأسباب الآتية:

- إنَّ مصطلح (التَّحوُّل النحوي) يُعبِّر عن طبيعة الظاهرة المدروسة، حيث يشير إلى انتقال في شكل بناء الدرس النحوي من شكل إلى آخر بشكل تنظيمي هيكلي، سواء كان ذلك نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية خلال فترة محددة. وليس مجرد تغير طارئ أو تطور تدريجي ممتد عبر القرون، أمّا مصطلح (التغير النحوي) فيشير إلى أي اختلاف عام يحدث في النظام النحوي دون تحديد طبيعته أو أسبابه؛ مما يجعله مصطلحًا واسعًا لا يعكس بالضرورة أبعاد التحول النحوي العميق في البنية النحوية، فيكون غير محدد بطبيعة الانتقال الذي تتناوله الدراسة، بينما مصطلح (التطور النحوي) يُستخدم عادة للإشارة إلى التحولات التدريجية التي تحدث في النظام النحوي على امتداد فترات زمنية طويلة، أمّا في التحول النحوي لا يشترط أن يكون تدريجيًا، بل قد يكون انتقالًا مفاجئًا.
- إنَّ مصطلح (التحوُّل النحوي) يُعبِّر عن تغيُّر عميق في بنية الدرس النحوي خلال فترة زمنية محددة، تعكس تأثير العوامل المحيطة، وليس مجرد تغير طارئ أو تطور تدريجي.
- يكون هذا المصطلح (التحول النحوي) خلال مرحلتين، وذلك بالتركيز على الظواهر التي طرأت عليه من التعقيد إلى التيسير، ويتبين ذلك من خلال الشروح والمؤلفات النحوية، كما يرصد هذا المصطلح التغيرات التي تطرأ على بعض المفاهيم والمصطلحات والتصنيفات النحوية الأساسية، كما يسعى إلى الكشف عن عمليات إعادة بناء وتشكيل هذه المفاهيم التي ربما تكون قد تساهم في هذا التحول.

ومن ثَمَّ جاء اختيار مصطلح (التحوُّل النحوي) ليكون العُمدة في هذه الدراسة، دون غيره من المصطلحات القريبة، نحو "التطور النحوي" و"التغير النحوي"؛ لكونه أكثر دقة وشمولًا في التعبير، إذ يُعبِّر بدرجة أكبر عن طبيعة الظواهر المدروسة خلال مرحلتين أو فترتين من الزمن، ولم تكن مجرد تغيرات تدريجية أو تطورات زمنية، بل نقلة وتحولات تُلامس الأسس المفهومية والمصطلحية والمنهجية للنحو العربي.

ومن هنا كان اعتماد هذا المصطلح في هذه الدراسة بصفته الأقرب إلى التعبير عن طبيعة الظواهر المدروسة، لا من حيث البنية الشكلية فقط، بل من حيث إعادة تشكيل كثير من المفاهيم والتصنيفات والأنساق النحوية في ضوء معطيات المرحلة؛ مِمّا يجعل "التحول النحوي" مصطلحًا أقدر على استيعاب تلك النقلة وتفسيرها في سياقها التاريخي والمعرفي.

الخاتمة:

قال تعالى: {**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**}[1] الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده تعالى على نعمه العظيمة، حمدًا معترفًا بسوابغ الإنعام، أحمده على ما وهبني من توفيق لإنجاز هذا البحث، وما منحني من صبرٍ لإتمامه، وبعد الانتهاء من هذا البحث وقف على مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. لم يُحظَ التحوُّل النحوي بتعريف اصطلاحي صريح مستقل في مؤلفات الدرس النحوي، إذ لم يَرد له تعريف جامع عند النحاة.
2. أسهمَ الباحثُ في صياغة مصطلح التحول النحوي صياغة اصطلاحية واضحة، وذلك اعتمادًا على دلالته اللغوية، والأسس والقواعد التحويلية، وتحليل المصطلحات القريبة منه اصطلاحًا.

(1) يونس: 58

3. إنَّ التحوُّل النحوي مصطلح أدقّ من التطور والتغير النحوي؛ فهو لا يُحصَر في مجرد التغير الزمني، بل يتجاوز ذلك ليعبِّر عن انتقال في الرؤية النحوية ذاتها، وتحوُّل في آليات التمثيل والتفسير داخل النسق الواحد، ويكشف عن تحول أعمق في الرؤية النحوية، وآليات بناء القاعدة ووظائف أدوات مصادر الاستدلال، وغيرها.
4. يعكس التحول النَّحْوِيّ تغيُّرًا وتَبدُّلًا في منهج العرض وطريقة بناء الأحكام فيه، وهذا بفعل التطور أو التغير في القواعد النحوية؛ مما يحدث تغيرًا في أساليب استخدام القواعد النحوية في سياقات مختلفة.
5. يُعدّ التحول النحوي شكلاً من أشكال التغير النحوي، ويُقْصَد به انتقال الدرس النحوي من طريقةٍ إلى أخرى داخل النسق النحوي نفسه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية:

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.

الاستراباذي، محمد نجم الدين.(1975م). *شرح شافية ابن الحاجب*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات.(1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط3. عمّان: مكتبة المنار.

الأنباري، أبو البركات.(1999م). *أسرار العربية*. ط1. بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو البركات.(2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*.ط1. بيروت: المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان.(1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان.(2024م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم.

الجرادات، خلف عايد إبراهيم.(2009م). *تَحوُّلات البِنى النَّحْويّة: دراسة في التَّطور النَّحوي*، (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، عمّان.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر.(1992م). *دلائل الإعجاز في علم المعاني*. تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر. ط3. القاهرة: دار المدني.

ابن جني، أبو الفتح عثمان.(1954م). *المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري*. تحقيق: عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى. ط1. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان.(1972م). *اللمع في العربية*. تحقيق: فائز فارس. ط1. الكويت: دار الكتب الثقافية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل الفارابي. (1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر. (1997م). *شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. تحقيق:* جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. ط1. الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز.

حجازي، محمود فهمي.(1998م). *مدخل إلى علماء اللغة*. ط1.القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع.

الحسّانَي، عادل بيري، وخلخال، صالح موجد.(2024م). ملامح التحويل في التحليل النحوي عند ابن جني. *مجلة السبط العلمية المحكمة بغداد*، *10* (2)، 282–294.

الحموي، شهاب الدين الرومي. (1993م). *معجم الأدباء*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
درقاوي، مختار .(2014م). من صور التغير النحوي للعربية. *مجلة التراث بالجزائر*، (12)، 27-35.
الرازي، زين الدين.(1999م). *مختار الصحاح*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية.
الزَّجَّاجي، أبو القاسم.(1986م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن المبارك.ط5.بيروت: دار النفائس.
زكريا، ميشال.(1986م). *الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية*. ط2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله.(1993م). *المفصّل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي أبو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.
السِّجِسْتاني، أبو داود سليمان بن الأشعث.(1905م). *سنن أبي داود*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.ط1. بيروت: المكتبة العصرية.
ابن السراج، أبو بكر بن محمد. (1977م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1983م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. بيروت: عالم الكتب.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله.(1986م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود حجازي. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(1989م). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. تحقيق: محمود فجال.ط1. دمشق: دار القلم.
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.(2003م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. القاهرة: المكتبة التوقيفية.
الصقر، غصاب منصور.(2022م). دلالات البنى التركيبية المحولة بالزيادة في الحديث النبوي. *مجلة جامعة الوصل سلطنة عمان*،(65)، 143-175.
العازمي، فاطمة.(2022م). التحويل في التراكيب النحوية وأثره في بناء المعاني الدلالية. *مجلة جامعة عين شمس كلية الآداب القاهرة*،(50)، 80_93.
عبد اللطيف، محمد حماسة.(2006م). *من الأنماط التحويلية في النحو العربي*. ط1. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن.(1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.ط20.القاهرة: دار التراث.
عمر، أحمد مختار. (2008م). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
الفارسي، أبو علي. (1988م). *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط2.الرياض: دار العلوم.
الفيروزآبادي، مجد الدين.(1952م). *القاموس المحيط*. ط2. بيروت: دار مكتبة التربية للطباعة والنشر.
قدور، أحمد.(1994م). العربية الفصحى ومشكلة اللحن. *مجلة مجمع اللغة العربية دمشق*، *69*(1)، 19-90.
ابن مالك، محمد بن عبد الله.(1990م). *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون.ط1. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
مجمع اللغة العربية.(1972م). *المعجم الوسيط*. ط2. القاهرة: دار المعارف.
مجمع اللغة العربية.(1983م). *المعجم الفلسفي*. ط1. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
مدكور، علي أحمد.(2001م). *مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها*. ط1.القاهرة: دار الفكر العربي.
المرقش، عمرو بن سعد، وابن حرملة، عمرو. (1998م). *ديوان المرقشين*. تحقيق: كارين صادر. ط1. بيروت: دار صادر.
أبو معزه، رابح. (2008م). *التحويل في النحو العربي مفهومه أنواعه وصوره*. ط1.عمّان: عالم الكتب الحديث.
المناوي، عبد الرؤوف.(1990م). *التوقيف على مهمات التعاريف*. تحقيق: عبد الحميد صالح. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي.(1993م). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد.(2007م). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

نعيم، مزيد إسماعيل.(1978م). *منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين. (1963م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط11. القاهرة: مطبعة السعادة.

ابن هشام، جمال الدين.(2000م). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: بركات يوسف هبود. ط1. بيروت: دار الفكر.

ثانيًا: المراجع المرومنة (Romanization):

Abd al-Latif, M. (2006). *Min al-Anmat al-Tahwiliyyah fi al-Nahw al-Arabi.* (In Arabic). (1st ed.). Cairo: Dar Gharib lil-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘.

Abu Ma‘zah, R. (2008). *Al-Tahwil fi al-Nahw al-Arabi: Mafhumuhu, Anwa‘uhu wa Suwaruh*. (In Arabic). (1st ed.). Amman: Alam al-Kutub al-Hadith.

Al-Anbari, A. (1985). *Nuzhat al-Alba’ fī Ṭabaqat al-Udaba’*. (In Arabic). Edited by: Ibrahim al-Samarra’i. (3rd ed.). Amman: Maktabat al-Manar.

Al-Anbari, A. (1999). *Asrar al-Arabiyyah*. (In Arabic). (1st ed.). Beirut: Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam.

Al-Anbari, A. (2003). *Al-Insaf fi Masa’il al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin*. (In Arabic). (1st ed.). Beirut: Al-Maktabah al-‘Asriyyah.

Al-Andalusi, A. (1998). *Irtishaf al-Darab min Lisan al-Arab*. (In Arabic). Edited by: Rajab Uthman Muhammad. (1st ed.). Cairo: Maktabat al-Khanji.

Al-Andalusi, A. (2024). *Al-Tadhyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil*. (In Arabic). Edited by: Hasan Hindawi. (1st ed.). Damascus: Dar al-Qalam.

Al-Azhari, M. (2001). *Tahdhib al-Lughah*. (In Arabic). Edited by: Muhammad Awad Mu‘arrab. (1st ed.). Beirut: Dar Ihya al-Turath.

Al-Azmi, F. (2022). *Al-Tahwil fi al-Tarakib al-Nahwiyyah wa Atharuhu fi Bina’ al-Ma‘ani al-Dalaliyyah*. (In Arabic). *Majallat Jami‘at Ain Shams, Faculty of Arts, Cairo*, (50), 80–93.

Al-Farisi, A. (1988). *Al-Idah al-‘Adudi*. (In Arabic). Edited by: Hasan Shadhili Farhoud. (2nd ed.). Riyadh: Dar al-‘Ulum.

Al-Fayruzabadi, M. (1952). *Al-Qamus al-Muhit*. (In Arabic). (2nd ed.). Beirut: Dar Maktabat al-Tarbiyah lil-Tiba‘ah wa al-Nashr.

Al-Hamawi, Sh. (1993). *Mu‘jam al-Udaba’*. (In Arabic). Edited by: Ihsan Abbas. (1st ed.). Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Hassani, A & Khalal, S. (2024). *Malameh al-Tahwil fi al-Tahlil al-Nahwi ‘inda Ibn Jinni*. *AlSibt Scientific Journal, Baghdad, 10*(2), 282–294.

Al-Istarabadhī, M. (1975). *Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib*. (In Arabic). Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (1st ed.). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Jaradat, Kh. (2009). *Tahawwulat al-Bina al-Nahwiyya: Dirasah fi al-Tatawwur al-Nahwi*. (In Arabic) (Unpublished PhD Thesis). Mutah University, Amman.

Al-Jawhari, A. (1987). *Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-‘Arabiyyah*. (In Arabic). Edited by: Ahmad Abd al-Ghafur Attar. (4th ed.). Beirut: Dar al-‘Ilm lil-Malayin.

Al-Jurjani, A. (1992). *Dala’il al-I‘jaz fi ‘Ilm al-Ma‘ani*. (In Arabic). Edited by: Mahmoud Muhammad Shakir Abu Fahar. (3rt ed.). Cairo: Dar al-Madani.

Al-Manawi, A. (1990). *Al-Tawqif ‘ala Muhimmat al-Ta‘arif*. (In Arabic). Edited by: Abd al-Hamid Salih. (1st ed.). Cairo: Alam al-Kutub.

Al-Murraqish, A, & Ibn Harmala, A. (1998). *Diwan al-Murraqishayn.* (In Arabic). Edited by: Karin Sader. (1st ed.). Beirut: Dar Sader.

Al-Razi, Z. (1999). *Mukhtar al-Sihah*. (In Arabic). Edited by: Yusuf al-Sheikh Muhammad. (5th ed.). Beirut: Al-Maktabah al-‘Asriyyah.

Al-Saqr, Gh. (2022). *Dalalat al-Bona al-Tarkibiyyah al-Muḥawwala bi al-Ziyadah fi al-Hadith al-Nabawi*. (In Arabic). *Majallat Jami‘at al-Wasl, Sultanate of Oman*, (65), 143–175.

Al-Sijistani, A. (1905). *Sunan Abi Dawud.* (In Arabic). Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (1st ed.). Beirut: Al-Maktabah al-‘Asriyyah.

Al-Sirafi, A. (1986). *Sharh Kitab Sibawayh*. (In Arabic). Edited by: Ramadan Abd al-Tawwab and Mahmud Hijazi. (1st ed.). Cairo: The Egyptian General Book Organization.

Al-Suyuti, A. (1989). *Al-Iqtirah fi Usul al-Nahw wa Jadalih*. (In Arabic). Edited by: Mahmud Fajjal. (1st ed.). Damascus: Dar al-Qalam.

Al-Suyuti, A. (2003). *Ham‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘.* (In Arabic). Edited by: Abd al-Hamid Hindawi. (1st ed.). Cairo: Al-Maktabah al-Tawqifiyyah.

Al-Zajjaji, A. (1986). *Al-Idah fi ‘Ilal al-Nahw.* (In Arabic). Edited by: Mazen al-Mubarak. (5th ed.). Beirut: Dar al-Nafa’is.

Al-Zamakhshari, A. (1993). *Al-Mufassal fi Sina‘at al-I‘rab*. (In Arabic). Edited by: Ali Abu Mulhim. (1st ed.). Beirut: Maktabat al-Hilal.

Dirqawi, M. (2014). *Min Suwar al-Taghayyur al-Nahwi lil-‘Arabiyyah.* (In Arabic). *Majallat al-Turath, Algeria*, (12), 27–35.

Hijazi, M. (1998). *Madkhal ila ‘Ulama’ al-Lughah.* (In Arabic). (1st ed.). Cairo: Dar Quba’ lil-Nashr wa al-Tawzi‘.

Ibn Al-Hajib, J. (1997). *Sharh al-Muqaddimah al-Kafiyah fi Ilm al-Irab.* (In Arabic). Edited by: Jamal Abd al-Ati Mukhaimer Ahmad. (1st ed). Riyadh: Maktabat Nizar Mustafa al-Baz.

Ibn al-Sarraj, A. (1977). *Al-usul fi al-nahw*. (In Arabic). Edited by: Abd al-Husayn al-Fatli. (3rd ed.). Beirut: Muassasat al-Risalah.

Ibn Aqil, A. (1980). *Sharh Ibn Aqil Ala Alfiyyat Ibn Malik.* (In Arabic). Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (20th ed.). Cairo: Dar al-Turath.

Ibn Hisham, M. (1963). *Sharh Qatr al-Nada wa Ball al-Sada*. (In Arabic). Edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid. (11th ed.). Cairo: Matbaat al-Saada.

Ibn Hisham, M. (2000). *Awdaḥ al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik.* (In Arabic). Edited by: Barakat Yusuf Haboud. (1st ed.). Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Jinni, A. (1954). *Al-Munsif Sharh Kitab al-Tasrif li-Abi Uthman al-Mazini al-Nahwi al-Basri*. (In Arabic). Edited by: Abdullah Amin & Ibrahim Mustafa. (1st ed.). Cairo: Matba‘at al-Babi al-Halabi.

Ibn Jinni, A. (1972). *Al-Luma fi al-Arabiyyah*. (In Arabic). Edited by: Fayiz Faris. (1st ed.). Kuwait: Dar al-Kutub al-Thaqafiyyah.

Ibn Malik, M. (1990). *Sharh Tashil al-Fawaid*. (In Arabic). Edited by: Abd al-Rahman al-Sayyid and Muhammad al-Makhtun. (1st ed.). Cairo: Hijr for Printing, Publishing and Distribution.

Ibn Manzur, M. (1993). *Lisan al-Arab*. (In Arabic). (3rd ed.). Beirut: Dar Sader.

Madkour, A. (2001). *Manahij al-Tarbiyah: Ususuha wa Tatbiqatuha*. (In Arabic). (1st ed.). Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.

Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah. (1972). *Al-Mu‘jam al-Wasit* (In Arabic). (2nd ed.). Cairo: Dar al-Ma‘arif.

Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah. (1983). *Al-Mu‘jam al-Falsafi*. (In Arabic). (1st ed.). Cairo: The General Authority for Amiri Press Affairs.

Na‘im, M. (1978). *Manhaj Abi Hayyan al-Nahwi al-Andalusi fi Kitabihi Irtishaf al-Darab*. (InArabic). (Unpublished PhD Thesis). Cairo University, Cairo.

Nadhir al-Jaysh, M. (2007). *Tamheed al-Qawa‘id bi Sharh Tashil al-Fawa’id*. (In Arabic). Edited by: Ali Muhammad Fakhar. (1st ed.). Cairo: Dar al-Salam lil-Tiba‘ah wa al-Nashr wa al-Tawzi‘ wa al-Tarjamah.

Qadour, A. (1994). *Al-‘Arabiyyah al-Fusha wa Mushkilat al-Lahn*. (In Arabic). *Majallat Majma‘ al-Lughah al-‘Arabiyyah, Damascus*, *69*(1), 19–90.

Sibawayh, A. (1983). *Al-Kitab*. (In Arabic). Edited by: Abd al-Salam Harun. (3rd ed.). Beirut: ‘Alam al-Kutub.

Umar, A. (2008). *Mu‘jam al-Lughah al-‘Arabiyyah al-Mu‘asirah.* (In Arabic). (1st ed.). Cairo: Alam al-Kutub.

Zakariya, M. (1986). *Al-Lisaniyyat al-Tawlidiyyah wa al-Tahwiliyyah wa Qawa‘id al-Lughah al-‘Arabiyyah*. (In Arabic). (2nd ed.). Beirut: Al-Mu’assasah al-Jami‘iyyah lil-Dirasat wa al-Nashr.